ثقافة

الدستور اللبناني بين الذاكرة وتحدّيات المستقبل
معرض يعيد قراءة قرن من التجارب والتحوّلات

في الذكرى المئوية لإعلان الدستور اللبناني (1926 ـ 2026)، استعادت جامعة الروح القدس - الكسليك مسار قرن كامل من التجربة الدستورية عبر معرض يوثق المحطات المفصلية في تاريخ الدولة اللبنانية. بين الوثائق النادرة والاسئلة المفتوحة، يتحول الحدث الى مساحة للتأمل في الماضي واستشراف مستقبل الجمهورية ومؤسساتها الوطنية الدستورية

نظمت جامعة الروح القدس - الكسليك معرض "مئوية الدستور اللبناني (1926-2026): مئة عام، أي جمهورية؟"، في مبادرة اكاديمية وثقافية تضع الزائر امام مسار متكامل يبدأ من نظام المتصرفية عام 1861، مرورا بإعلان لبنان الكبير وصياغة الدستور الاول للجمهورية اللبنانية، وصولا الى التحولات السياسية والتعديلات الدستورية التي عرفتها البلاد خلال قرن كامل. تبرز اهمية المعرض ايضا من خلال الجهد البحثي الذي بذله فريق العمل في جمع أكثر من 150 وثيقة من ارشيفات شخصيات لبنانية لعبت ادوارا مؤثرة في تاريخ البلاد. "الامن العام" التقت مساعد امين المكتبة لشؤون التواصل والاعلام في جامعة الروح القدس - الكسليك كارلوس أبي يونس.

مساعد امين المكتبة لشؤون التواصل والاعلام في جامعة الروح القدس - الكسليك كارلوس أبي يونس.

■ ما الدافع الاساسي وراء تنظيم معرض مخصص لمئوية الدستور اللبناني في هذا التوقيت بالذات؟

□ في مناسبة المئوية الاولى لا بد من القاء الضوء على مسار الدولة ومؤسساتها من خلال الدستور والتحولات التاريخية التي جرت خلال هذه المئة سنة، والتعديلات التي طرأت على هذا الدستور. ومن الضروري ان نتأمل قليلا في هذه المئة سنة التي مرت: أين نجحنا كلبنانيين، واين اخطأنا. إذا نظرنا مثلا الى عام 1943، فقد نجح اللبنانيون وتوافقوا في ما بينهم على دستور واحد يجمعهم. قبل ذلك ثمة فئة من اللبنانيين تريد الوحدة مع سوريا، وفئة اخرى تميل أكثر نحو الفرنسيين، فاتفقوا في ما بينهم، لا هذا ولا ذاك، بل الصيغة اللبنانية المعروفة، وعشنا معا وافلحنا، وصار لنا دستور واستقلال كاملان. اما في المرحلة الثانية، فقد بنينا دولة وبنينا مؤسسات في عهد الرئيس شهاب. في عهد الرئيس شمعون كان لهذه الدولة هيبة، وكان وجوده لافتا واجتمع الجميع على لبنان وصار العالم كله يتطلع اليه.

> **حين نفهم تاريخنا نستطيع كتابة مستقبلنا**

هنا نجحنا، لكن في مواضع اخرى فشلنا. إذا، حين نستخلص العبر من هذه المراحل، ونعود الى الوقت الذي كنا فيه متوافقين ودستور واحد يجمعنا، كان لنا ازدهار وكان لنا العصر الذهبي للبنان. ثم حين اراد كل واحد دولته، انتقلنا الى مكان آخر.

■ هل يهدف المعرض الى توثيق التاريخ فقط، ام الى فتح نقاش حول مستقبل النظام السياسي اللبناني؟

□ نحن لا نسعى الى تقديم قراءة سياسية جديدة. نحن نوفر مادة تساعد الباحثين والطلاب والجمهور على فهم المسار الدستوري اللبناني، وبطبيعة الحال حين نفهم تاريخنا نستطيع كتابة مستقبلنا. هذا الفهم للمسار التاريخي سيفتح بطبيعته نقاشا اوسع وآفاقا مستقبلية. كثيرون يسألون: هل تعتبرون ان هذه الصيغة الاساسية او هل ان الدستور في حاجة الى تعديل؟ انا اميل الى ان تكون الدساتير مرنة لا جامدة، وان تطور المجتمعات تتطلب دستورا مرادفا لفكرة التطور ومتطلبات العصر ضمن إطار الشرعية والاستقرار، لأجل ذلك يستوجب ضرورة ان يجلس اللبنانيون على طاولة واحدة ويتداولوا ما يلائم واين يجب ان يعدل، ويتوصلوا الى صيغة متفق عليها تطبق لمئة سنة قادمة.

■ ما الفئة الاساسية التي تستهدفونها من خلال هذا المعرض؟

□ هذا المعرض موجه لجميع الناس، لكل مواطن يريد ان يعرف العلاقة بين الدستور والمؤسسات والذاكرة الوطنية. بطبيعة الحال، له اهمية بالغة للطلاب والباحثين والصحافيين ولكل شخص يهتم بالشأن العام. هذا المعرض مفتوح للجميع.

يهدف المعرض الى استخلاص العبر من المسار الدستوري اللبناني وابراز محطاته الاساسية. وهو يتيح للزائر خلال نحو نصف ساعة تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن هذا المسار الذي يضم مجموعة من الوثائق والمستندات التي توثق المرحلة ما قبل اقرار دستور عام 1926 وما بعدها، بما في ذلك التعديلات الاساسية التي ادخلت لاحقا على بنية الدستور.

■ ما أبرز الوثائق النادرة التي يتضمنها المعرض؟

□ أبرز وثيقة موجودة هي المسودة الاصلية للدستور اللبناني، دستور 1926، والتي كانت محفوظة في ارشيف المفكر يوسف السودا، وهي المسودة الاصلية المكتوبة بخط اليد منذ مئة سنة. قارناها بدستور 1926 بصيغته النهائية، فوجدنا ان هذه الوثيقة تتطابق بنسبة 95% من الدستور النهائي. في سنة 1926 ألفت لجنة سميت لجنة الـ13 التي وجهت 12 سؤالا الى الشخصيات اللبنانية المنتخبة، اي النواب والنواب السابقين ورؤساء الطوائف ورؤساء النقابات كنقابة المحامين ونقابة المهندسين وغرفة التجارة آنذاك. وأرسل الطلب الى 231 شخصية، فجاءتنا 132 اجابة. وقد حصلنا على أكثر من 55 منها وعرضناها في المعرض بطريقة تجمع صورة الشخص الى جانب الوثيقة وشرح موجز عنها، بترتيب زمني يمنح صورة واضحة عن كامل هذا المسار.

■ كيف تم جمع الارشيفات والخرائط والصور المعروضة في مكتبة جامعة الروح القدس - الكسليك؟

□ تتضمن المكتبة مركزا يسمى مركز فينيكس للدراسات اللبنانية، ومركزا لترميم المخطوطات، تأسس عام 2008، مهمته جمع ارشيف الشخصيات اللبنانية التي ادت دورا اساسيا ومحوريا في تاريخ لبنان. لدينا حتى الآن ما ◄

المقال

بين النصّ والجدل المفتوح

بعد مرور مئة عام على ولادة الدستور اللبناني، لا يزال هذا النص المؤسس للحياة السياسية في الوطن موضع نقاش دائم بين القوى السياسية والقانونية. فبدلا من ان يشكل مرجعا حاسما لحسم الخلافات، تحولت بعض مواده الى مساحة واسعة للاجتهادات المتناقضة والتفسيرات المتعددة، مما جعل الدستور نفسه جزءا من النزاع السياسي في محطات عدة من تاريخ لبنان.

تعد مسألة توزيع الصلاحيات بين المؤسسات الدستورية من أبرز الاشكاليات التي اثارها تطبيق الدستور، لا سيما بعد التعديلات التي اقرها اتفاق الطائف. فقد شهدت البلاد مرارا سجالات حادة حول حدود صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء، كما برزت خلافات حول آليات اتخاذ القرارات داخل السلطة التنفيذية، وحول دور كل مؤسسة في ادارة شؤون الدولة. تختلف القراءات القانونية لهذه المواد بين فريق وآخر، بحيث يلجأ كل طرف الى تفسير النصوص بما يتلاءم مع مصالحه السياسية واجنداته الخاصة ليتحول الى مجرد وجهة نظر.

هذا الواقع ادى في كثير من الاحيان الى تعطيل عمل المؤسسات الدستورية، وادخال البلاد في ازمات سياسية طويلة الامد. فبدلا من ان يكون الدستور اداة لتنظيم الحياة العامة وضمان استمرارية الدولة، تحولت بعض مواده الى ادوات تستخدم في الصراع على النفوذ والسلطة.

من أبرز الثغر التي يكشفها التطبيق العملي للدستور غياب المهل الزمنية الواضحة والملزمة لتشكيل الحكومات او لانتخاب رئيس الجمهورية. فعلى الرغم من تحديد الآليات الدستورية لهذه الاستحقاقات، فإن النص لا يفرض سقوفا زمنية لانجازها، مما اتاح في أكثر من مناسبة استمرار الفراغ الرئاسي لاشهر طويلة، او بقاء حكومات تصريف الاعمال لفترات ممتدة، الامر الذي انعكس سلبا على عمل الدولة ومؤسساتها.

غالبا ما ادى تعذر التوصل الى توافق داخلي حول هذه الاستحقاقات الى تدخلات ومبادرات خارجية، ساهمت في دفع الاطراف نحو تسويات سياسية لانهاء الازمات. وهو ما يطرح تساؤلات متكررة عن قدرة النظام الدستوري اللبناني على انتاج الحلول ذاتيا من دون الحاجة الى وساطات خارجية.

خلال السنوات الاخيرة، برزت اشكاليات دستورية جديدة اعادت فتح النقاش حول العديد من المواد والآليات الدستورية، من دون أن تنجح القوى السياسية او المرجعيات القانونية في التوصل الى تفسيرات موحدة لها. وبين اجتهادات متعارضة وتمسك كل فريق بقراءته الخاصة للنصوص، يبقى الدستور اللبناني، في مئويته الاولى، وثيقة حية تخضع باستمرار لاختبار السياسة أكثر مما تحكمها، مما يجعل الدعوات الى تطوير بعض مواده وسد ثغرها مطلبا متجددا في سبيل تعزيز استقرار المؤسسات وضمان انتظام الحياة الدستورية.

مئة عام مضت، والدستور اللبناني لا يزال ينتظر اصلاحا شاملا يرسي ضمانات واضحة وآليات ملزمة تحصنه من الاستخدام الانتقائي وتعيده الى ما وجد من اجله: دستورا يحكم السياسيين لا سلاحا في ايديهم.

ميرنا الشدياق

افتتاح المعرض.

الاحتفال.

◄ يقارب 250 مجموعة لشخصيات لبنانية. تصفحنا هذه الاسماء لنرى اين يمكن ان توجد وثائق لها صلة بالدستور اللبناني؟ وجدنا وثائق في مجموعة يوسف السودا كما ذكرت، ووثائق كثيرة في مجموعة السفير جوي تابت الذي كان استاذا للقانون الدستوري في أكثر من جامعة لبنانية، وكان يعمل على الارشيف الفرنسي واحضر معه وثائق. فوجدنا ضمن ما لديه، وثائق لها علاقة بتأسيس الجمهورية اللبنانية وخاصة بالدستور اللبناني والنقاشات التي دارت في الدولة الفرنسية بين الفرنسيين أنفسهم بشأن انشاء الدستور اللبناني. لدينا ايضا مجموعات مهمة جدا تضمنت وثائق عن تلك الفترة تعود الى كل من الوزير السابق ابراهيم نجار ومجموعة ادونيس وجوزف نعمة. لا شك واجهتنا صعوبات، لكن هدفنا منذ الاساس القاء الضوء على الشخصيات التي ادت دورا في تلك المرحلة وخاصة في لجنة الـ13. مثلا وجدنا صعوبة في العثور على صور لبعض اعضاء هذه اللجنة. فكان ثمة شخص مهم جدا اسمه صبحي حيدر، تواصلنا مع اقاربه واعطونا صورته. وكان ثمة شخصية اخرى كنا نريد تسليط الضوء عليه أكثر من الاكتفاء بصورة عنه، وهو شبل دموس الذي وضع التقرير الذي ذكرناه والذي خرج بنتيجة الاستشارات التي طلبت من الاعيان، حاولنا التواصل مع عائلته وبحثنا طويلا حتى توصلنا اخيرا الى شخص زودنا صورته فقط من دون اي معلومات اضافية. فصار لدينا جميع الشخصيات التي كانت في لجنة الـ13 مع صورهم. بالتأكيد كانت هناك صعوبات، لكننا وضعنا هدفا واصررنا على المضي فيه رغم كل الظروف المحيطة والوضع الامني خلال مرحلة التحضير.

■ ما هو عدد الوثائق التي وضعتموها في المعرض بالارقام؟

□ لدينا أكثر من 150 وثيقة، وثمة 100 وثيقة لم نجد مكانا لعرضها.

■ كم استغرق التحضير للمعرض؟

□ استغرق نحو ثلاثة أشهر. أطلقنا حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمكتبة الجامعة، نوجه من خلالها نداء لكل من لديه وثيقة او صور لأجداده الذين ادوا دورا في هذه المرحلة بالذات، لكي يزودنا بها لتكون جزءا من المعرض. كثيرون استجابوا وتفاعلوا مع هذا الموضوع. مثلا، اتصل بنا المحامي فادي برشا، جده هو الدكتور سليم خوري، رئيس المستشفى الحكومي في صيدا، قال لي: جدي كان مطلوبا منه ابداء رأيه في الدستور، وانا اريد المشاركة معكم في هذا المعرض. كذلك اتصل بنا الباحث روي عريجي، وقال لي: لدي جريدة تتحدث عن هذا الموضوع، جريدة اسمها صدى الشمال.

■ كيف اخترتم المحطات التاريخية التي يتناولها المعرض؟

□ اعتمدنا عرض المحطات التاريخية وفق تسلسلها الزمني منذ عام 1861، بما يتيح تتبع تطور الاحداث التي مر بها لبنان بشكل متدرج ومترابط. من فترة المتصرفية، اخذنا الامور الاساسية منها، واولها البروتوكول الذي اعطى بعض الاستقلالية لجبل لبنان، ثم بعد هذه المرحلة لدينا مرحلة انهيار الدولة العثمانية ودخول الفرنسيين الى لبنان. ثم المؤتمرات الدولية وهي مؤتمر السلام، وزيارة الوفد الاول والثاني برئاسة البطريرك الحويك والوفد الثالث برئاسة المطران عبد الله خوري المحفوظة مجموعته في مركز فينيكس والتي تتضمن مجموعة قيمة من الصور والوثائق والمراسلات بينه وبين الادارة الفرنسية. ثم مؤتمر سان ريمو واعلان لبنان الكبير مع الجنرال غورو. ثم ننتقل الى المفاوضات الفرنسية - الفرنسية، ثم الفرنسية - اللبنانية الى حين اقرار الدستور في 23 ايار 1926.

■ هل يمكن اعتبار المعرض دعوة لاطلاق نقاش وطني حول مستقبل النظام السياسي؟

□ هدفنا في مكتبة الجامعة اكاديمي توثيقي. هذا المعرض لا يطرح مشروعا سياسيا بالتأكيد بل يضع امام الجمهور مادة تاريخية ووثائق تساعد على نقاش أعمق. وكما قلنا سابقا، إذا عرفنا تاريخنا جيدا وكانت ذاكرتنا الدستورية حافظة لكل هذه المراحل - اين أخفقنا واين نجحنا - فسنستطيع ان نتناقش بطريقة منتجة وفعالة لأن ثمة الكثير من الامور التاريخية يمكن الاستناد اليها، مما يرفع مستوى النقاش العام. وان شاء الله يكون هذا المعرض بادرة امل، وحين نعرف تاريخنا نستطيع رسم مستقبلنا.

■ ما اهمية مساهمة الجامعات في حفظ الذاكرة الوطنية؟

□ الدور الاساسي للجامعات هو توفير التعليم الأكاديمي وتزويد الطلاب المهارات العلمية، لكن بالتأكيد للجامعات دور آخر. إذا نظرنا اليوم نرى ان كثيرا من الجامعات أصبح لديها مركز يهتم بالأرشيف والوثائق، الامر الذي يؤدي الى الحد من فقدان الاصول الوثائقية، وتحويلها من مواد مهددة بالضياع الى مصادر معرفة قابلة للاستثمار العلمي ويضمن للباحثين اتاحة المصادر والمواد الارشيفية في دراساتهم وابحاثهم. نحن بدأنا بجدية في هذا الموضوع منذ نحو 20 سنة، وصار لدينا حتى الان 250 مجموعة لشخصيات فاعلة ادت دورا اساسيا في تاريخ هذا البلد. كذلك لا نزال نعمل في الجامعة، حتى اليوم، على ترميم صور قديمة ولوحات زيتية ووثائق تبعثرت وتمزقت في عدد من بيوت بيروت، نتيجة انفجار 4 آب 2020.

■ ما هو دور الارشيف في مواجهة النسيان وتشويه التاريخ؟

□ الارشيف كان ولا يزال خط الدفاع الاول في مواجهة النسيان وتشويه التاريخ. لا يمكننا الاتكال على السرديات التي لا تستند الى اصول ومراجع ثابتة. عند كتابة التاريخ نحتاج الى وثيقة نستند اليها. الروايات الشفهية التي غالبا ما نسمعها تبقى مجرد سرديات لا اساس لها إذا لم تكن ثمة وثيقة تدعمها، وتظل في نهاية المطاف مجرد روايات فردية تزول مع اصحابها. الوثيقة تبقى الشاهد الاساسي حتى نجد وثيقة اخرى تنقضها او تقول عكس ما تقوله.

■ هل ثمة مشاريع مماثلة مستقبلية لتوثيق محطات مفصلية في تاريخ لبنان؟

□ بالتأكيد. نحن في كل فصل دراسي تقريبا يكون لدينا معرض جديد. هناك معرضان قادمان نعمل عليهما، في شهر تشرين الثاني لا بد من ان نطلق أحدهما، وفي شهر ايار سيكون لدينا معرض استثنائي على مستوى لبنان كله. المعرض الذي سيطلق في تشرين الثاني، هو لأحد الفنانين الكبار في الرسم والنحت، وسيكون مثيرا للاهتمام حقا لمن يأتي لزيارته.

■ إذا كان عليك تلخيص 100 عام من التجربة الدستورية اللبنانية بعبارة واحدة، ماذا تقول؟

□ إذا احترمنا دستورنا، ففي إمكانه ان يعيش 100 سنة اخرى. اهم شيء ان نحترمه وان تكون لدينا مواطنة وثقافة تقوم على اننا جميعا تحت الدستور، ولا أحد يغرد منفردا.

م. ش